العرب
الأربعاء 2020/05/20
السنة 42 العدد 11708

ترامب يلوح بوقف تمويل منظمة الصحة العالمية

قادة الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي يحاولون الالتفاف حول المنظمة في مواجهة التهديدات الأميركية

لوح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتعليق المساهمة الأميركية في منظمة الصحة العالمية بصورة دائمة وذلك في أحدث تهديدات يوجهها ترامب للمنظمة العالمية التي تعهدت بفتح تحقيق بشأن انتشار وباء كورونا بعد أن لقيت تضامنا من قادة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين الذين اصطفوا خلف المنظمة في مواجهة التهديدات الأميركية.

الصين اخترقت منظمة الصحة العالمية

واشنطن – هدّد الرئيس الأميركي دونالد ترامب مساء الاثنين، بتعليق تمويل بلاده لمنظمة الصحة العالمية بصورة دائمة في خطوة تؤكد أن المنظمة العالمية تدفع ثمن الخلاف الصيني الأميركي الذي بلغ أوجه.

وفي حديثه عن الخطوة التي قد يتخذها في هذا الإطار قال ترامب إنه "سيجمد التمويل الأميركي لمنظمة الصحة العالمية ما لم تجر تحسينات خلال 30 يوما" مضيفا أن ذلك ستترتب عليه كذلك إعادة النظر في عضوية الولايات المتحدة في هذه المنظمة.

ويتهم الرئيس الأميركي منظمة الصحة العالمية بالترويج لمعلومات صينية "مضللة" بخصوص تفشي فايروس كورونا، رغم أن مسؤولي المنظمة نفوا الاتهام وقالت الصين إنها تتحلى بالشفافية والانفتاح.

سيرجي ريابكوف

نرفض ضرب منظمة الصحة العالمية بما ينسجم مع مصالح واشنطن

وعقب هذه التهديدات أعلنت العديد من الأطراف مساندتها للمنظمة العالمية أبرزها الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين.

ويرى مراقبون أن تماسك المنظمة زمن الوباء بات مهددا أكثر من أي وقت مضى رغم الدعم الذي تحظى به حيث لا يعد التهديد الأميركي وليد اللحظة.

وكان ترامب قد أعلن في وقت سابق تعليق المساهمة الأميركية قبل أن يتراجع ويستأنف تقديم الدعم للمنظمة وذلك بعد اتهامها بأنها أخفت حقائق تتعلق بانتشار الفايروس في مقاطعة ووهان الصينية. وأودى الوباء بحياة أكثر من 316 ألف شخص في العالم، والولايات المتحدة هي الدولة الأكثر تضررا مع أكثر من 90 ألف وفاة وما لا يقلّ عن 1.5 مليون إصابة.

وكشف ترامب انتقاداته لمنظمة الصحة العالمية بسبب إدارتها للأزمة وأمهلها مدة شهر للتوصل إلى نتائج مفيدة سواء على مستوى التحقيقات المزمع فتحها حول انتشار الوباء أو محاولات التوصل إلى لقاح.

وقال ترامب في تغريدة "إذا لم تلتزم منظمة الصحة العالمية إدخال تحسينات جوهرية كبيرة في غضون الثلاثين يوما المقبلة سأحوّل تجميدي المؤقّت لتمويل الولايات المتحدة لمنظمة الصحة العالمية إلى تجميد دائم وسأعيد النظر في عضويتنا في المنظمة".

وفي ردّ على الدعوات الأميركية وافقت الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية على فتح تحقيق بشأن استجابة الوكالة الأممية لتفشي فايروس كورونا المستجد في ظل تفاقم الانتقادات الأميركية لطريقة تعاطيها مع الوباء.

وتبنّت الدول التي شاركت في الاجتماع السنوي لمنظمة الصحة العالمية الذي انعقد عبر الإنترنت لأول مرة، قرارا بالإجماع يدعو إلى "تقييم محايد ومستقل وشامل" للاستجابة الدولية للأزمة، بما في ذلك التحقيق في الخطوات التي قامت بها المنظمة و"إطاراتها الزمنية في ما يتعلّق بوباء كوفيد – 19".

ويرى مراقبون أن الضغوط التي باتت مسلطة على ترامب داخليا في سنة إعادة الانتخاب وتخوفه من خسارة هذا الاستحقاق يجعله يواصل مهاجمة المنظمة العالمية لتفادي الانتقادات بشأن استجابة إدارته لمكافحة الوباء.

من جانبها، ردت الصين الثلاثاء بقول المتحدث باسم خارجيتها تشاو ليجيان إن رسالة الرئيس الأميركي مليئة بالافتراءات.

وقال تشاو خلال إفادة اعتيادية "الرسالة المفتوحة من القيادة الأميركية مليئة بعبارات محملة بالتلميحات والتكهنات والاحتمالات وتحاول تضليل الرأي العام بهذا الأسلوب المريب لتحقيق هدف تشويه جهود الصين في منع تفشي الجائحة والافتراء عليها وتحويل المسؤولية عن عجزها على التعامل مع الفايروس".

وأضاف أن قرار الولايات المتحدة وقف المساهمة لمنظمة الصحة العالمية هو انتهاك لالتزاماتها الدولية.

ومنذ بداية الأزمة والولايات المتحدة والصين تتبادلان الاتهامات حول الطرف الذي يقف خلف الوباء خاصة وأنهما كانتا تخوضان حربا تجارية مستعرة.

ومن جانبه قال متحدث باسم منظمة الصحة العالمية الثلاثاء إن المنظمة لم تصدر بعد تعقيبا على رسالة ترامب لكن من المتوقع أن تستوضح الأمر بشكل أكبر قبل أن تدلي بتعقيب.

وقالت المنظمة الاثنين إن مراجعة مستقلة لأسلوب التعامل العالمي مع الفايروس ستبدأ في أقرب وقت ممكن وإنها تلقت دعما وتعهدا قويين بالتمويل من الصين، التي تتسلط عليها الأضواء لأن بداية ظهور الوباء كانت فيها.

ومن جهتها نددت روسيا الثلاثاء بالمحاولات الأميركية الهادفة إلى تقويض منظمة الصحة العالمية.

وصرح نائب وزير الخارجية الروسي سيرجي ريابكوف "نرفض ضرب منظمة الصحة العالمية بما ينسجم مع المصالح السياسية أو الجيوسياسية لدولة واحدة، أي الولايات المتحدة".

وأضاف "نعم، هناك إمكانات لتحسينها (المنظمة)، دعوات إلى إصلاحها، ونتعامل مع هذه الدعوات في شكل مسؤول وبناء ونحن مستعدون كما في السابق للمشاركة بكثافة في ما يتم القيام به في هذا الصدد".

وتقود المنظمة التابعة للأمم المتحدة مبادرة دولية لتطوير لقاحات واختبارات وأدوية آمنة وفعالة لمنع ظهور مرض كوفيد – 19، الذي يسببه فايروس كورونا، وتشخيصه وعلاجه.

وتم تسجيل أكثر من 4.75 مليون حالة إصابة بفايروس كورونا في العالم وأكثر من 314 حالة وفاة. وساهمت الولايات المتحدة بأكثر من 400 مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية في 2019، وهو ما يمثل حوالي 15 في المئة من ميزانية المنظمة.

ودفعت واشنطن بالفعل حوالي 58 مليون دولار للمنظمة هذا العام حسبما صرح مسؤولون كبار بالإدارة الأميركية الشهر الماضي، وهو ما يمثل نصف المطلوب منها دفعه لعام 2020.

وتقدم الولايات المتحدة عادة مئات الملايين من الدولارات سنويا كتمويل طوعي مرتبط ببرامج محددة بالمنظمة مثل حملات مكافحة شلل الأطفال والأمراض الممكن الوقاية منها باللقاحات وحملات مكافحة الإيدز والتهاب الكبد الوبائي والسل وصحة الأم والطفل.

ومن غير المعروف حجم التمويل الطوعي الذي قدمته الولايات المتحدة لبرامج المنظمة في 2020.

الاتحاد الأوروبي ينتقد استبعاد رؤساء البلديات المعارضين في تركيا

برلين – وجه الاتحاد الأوروبي مساء الاثنين انتقادات لاذعة لتركيا على خلفية إقصاء العشرات من رؤساء البلديات من أحزاب المعارضة منذ العام الماضي بدعوى محاربة الإرهاب.

وتشير أرقام رسمية من تركيا إلى أنه تم إقصاء نحو 45 رئيس بلدية من حزب الشعوب الديمقراطي، الليبرالي والموالي للأكراد منذ أغسطس 2019.

وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتقال المئات من السياسيين المحليين والمسؤولين المنتخبين والآلاف من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي بتهم تتعلق بالإرهاب منذ الانتخابات المحلية التي جرت في 19 مارس من ذلك العام.

وقال المتحدث باسم مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، إن تطبيق تشريع جنائي موسع أو مكافحة الإرهاب لا يجب أن يتمّا "لأسباب سياسية". وأضاف المسؤول الأوروبي "إقصاء تركيا لرؤساء البلديات المعارضين يقوّض بشكل خطير الأداء الصحيح للديمقراطية المحلية".

وأكد المتحدث أنه "في حين أن الحكومة التركية لها حق مشروع في محاربة الإرهاب، إلا أنها مسؤولة أيضا عن ضمان أن يتم ذلك وفقًا لسيادة القانون".

وكانت السلطات التركية قد أوقفت قبل أربعة أيام خمسة رؤساء بلديات آخرين داعمين للأكراد لاتهامهم بإقامة روابط مع حزب العمال الكردستاني، وفق ما أفاد وزير الداخلية.

ووفق بيان للوزارة، تم توقيف رؤساء بلديات سعرد وأغدير وثلاث مدن صغيرة أخرى في شرق البلاد الذي تقطنه أغلبية كردية. وأضاف البيان أنه تم فصلهم من وظائفهم فيما حل محلهم إداريون معيّنون من الحكومة.

وينتمي رؤساء البلديات الخمسة إلى حزب الشعوب الديمقراطي، التشكيل السياسي الرئيسي الموالي للأكراد في تركيا.

ويتعرض حزب الشعوب الديمقراطي إلى حملة قمع منذ عدة أعوام.

وسجن رئيسه صلاح الدين دميرتاش الذي نافس الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية، منذ عام 2016.

وتتهم أنقرة الحزب الموالي للأكراد بإقامة علاقات مع حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا والولايات المتحدة.

ولكن حزب الشعوب الديمقراطي ينفي هذه الاتهامات ويقول إنه يتعرض للقمع بسبب معارضته الشرسة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ويرى مراقبون أن الغاية من الحملة التي تستهدف اعتقال أو استبعاد رؤساء البلديات، هي استبدال هؤلاء بآخرين من حزب الرئيس التركي، حزب العدالة والتنمية، الذين فشلوا في الانتخابات البلدية التي أجريت العام الماضي.

وعقب هذه الانتخابات أوقفت السلطات التركية عشرات رؤساء البلديات المنتمين إلى الحزب في شرق البلاد. وقال الحزب على تويتر عقب توقيف رؤساء البلديات الخمسة إن الحكومة أظهرت مرة أخرى عداءها للشعب وإرادته.

وفي مارس الماضي أعلن حزب الشعوب الديمقراطي أن الحكومة عزلت ثمانية رؤساء بلديات ينتمون للحزب من مناصبهم، بزعم علاقتهم بأنشطة إرهابية.

وذكر الحزب، في بيان، أن العزل شمل رؤساء بلديات في مدن باتمان وديار بكر وبتليس وسرت وأغدير بجنوب شرق البلاد، واصفا الأمر بأنه حملة تطهيرعنصرية استبدادية ضد الأكراد وإرادتهم الديمقراطية.

وأضاف الحزب أن الشرطة كانت داهمت مقرّات محلية وألقت القبض على العديد من السياسيين المنتمين للحزب.

وقالت وزارة الداخلية التركية إن تحقيقا يجري مع المسؤولين المعزولين للاشتباه في انتمائهم لمنظمة إرهابية.

ووفقا لبيانات الحزب فإنه تم عزل 40 رئيس بلدية ينتمون للحزب منذ الانتخابات المحلية التي جرت في مارس من عام 2019. ويقول الرئيس التركي إن الحزب على صلات بمنظمة حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا. وينفي الحزب هذه الاتهامات.

القمع سلاح أردوغان الوحيد لوقف تمدد حزب الشعوب الديمقراطي

إيران تستغل كورونا لتنفيذ أحكام الإعدام

طهران – أعلنت السلطات القضائية في إيران الثلاثاء عن أحكام جديدة بالإعدام، في خطوة يرى مراقبون أنها تستغل انشغال العالم بمكافحة وباء كورونا وتتحدى في نفس الوقت الإنذارات التي وجهتها منظمات حقوقية دولية لطهران في هذا الشأن.

وقال المتحدث باسم القضاء الإيراني الثلاثاء إنه صدر حكم بالإعدام على زوجين إيرانيين بتهم تهريب عملة صعبة وغسل 200 مليون دولار من الأموال إضافة إلى ضبط كمية من الذهب في منزلهما.

وتحدث غلام حسين إسماعيلي عن وحيد بهزادي وزوجته نجوى لاشيداي، وكلاهما في أوائل الأربعينيات ولكن لم تسلط الأضواء على قضيتهما من قبل، في مؤتمر صحافي بثه التلفزيون.

وقال إسماعيلي دون الخوض في تفاصيل أخرى عن الزوجين أو خلفيتهما إنه حُكم عليهما بالإعدام بتهم "تشمل تعطيل بورصة الجمهورية الإسلامية وسوق الذهب".

وقال "هربا عملة صعبة وغسلا نحو 200 مليون دولار". كما تم ضبط ومصادرة نحو 100 كيلوغرام من الذهب وأكثر من 24700 عملة ذهبية في منزل الزوجين.

وأضاف أنه يمكن للزوجين استئناف الحكم خلال 20 يوما.

ومع تدهور الاقتصاد بسبب تداعيات العقوبات وتفشي فايروس كورونا، يشن القضاء الإيراني المحافظ حملة ضد الفساد على مستوى الدولة والقطاع الخاص.

ويرى منتقدون أن السلطات القضائية في طهران استغلت عدم اهتمام العالم بها بسبب مكافحة كوفيد – 19 لتنفيذ أحكام الإعدام.ة وقال إسماعيلي إنه حُكم على مشرعين إيرانيين اثنين بالسجن 61 شهرا لكل منهما بتهمة "تعطيل سوق السيارات في البلاد".

وذكر أن المشرعين فريدون أحمدي ومحمد عزيزي مرتبطان بقضية فساد مالي في إحدى شركتي تصنيع السيارات الرئيسيتين في إيران.

ولم يعلق أي من المشرعين علنا على القضية.

وفي السنوات الماضية، سجن القضاء عدة مسؤولين، منهم شقيق الرئيس الإيراني حسن روحاني، بتهمة ارتكاب جرائم مالية.

> **إيران تواجه انتقادات لاذعة من قبل منظمات دولية على غرار منظمة هيومن رايتس ووتش بسبب أحكام الإعدام**

ويقول منتقدون محافظون إن فساد الدولة استشرى بمستويات غير عادية منذ أن انتُخب روحاني لأول مرة عام 2013. ورفضت الحكومة هذه المزاعم ووصفتها بأنها ذات دوافع سياسية.

وتواجه إيران انتقادات لاذعة من قبل منظمات دولية على غرار منظمة هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية بسبب هذه الأحكام خاصة أن السلطات في طهران نفذت مؤخرا أحكام إعدام بحق قاصرين.

وأشارت تقارير حقوقية في وقت سابق إلى أن السلطات الإيرانية سرّعت خلال فترة انتشار فايروس كورونا وتيرة تنفيذ أحكام الإعدام في السجون، حيث نفذت خلال فترة وجيزة، 40 حكما.